موقف سلطنة عمان من الأزمة الخليجية –القطرية عام 2017

الباحث الأول:
م. م. ريا مجيد عطية
جامعة سامراء/كلية الآداب

الباحث الثاني:
م.د. ماجد عجيمي سليم
جامعة سامراء/ كلية التربية

الملخص:

في عام 2017، اندلعت الأزمة الخليجية بين قطر من جهة، وكل من السعودية، الإمارات، والبحرين من جهة أخرى، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، واتهامها بدعم الإرهاب. إلا أن سلطنة عمان اتخذت موقفا مغايرا عن جاراتها الخليجية، فضلا عن ذلك اتبعت سلطنة عمان سياسة الحياد الإيجابي في الأزمة، إذ تجنبت الانحياز لأي طرف من الأطراف المتصارعة، وسعت إلى تأدية دور الوساطة بين الفرقاء، داعية إلى الحوار والتهدئة.

الكلمات المفتاحية: قطر، سلطنة عمان، الازمات، الدول الخليجية، الوساطة.

The Sultanate of Oman's Position on the Gulf-Qatar Crisis 2017

Asst. Lect. Raya Majeed Attia
University of Samarra/ College of Arts
Dr. Majid Ajaimi Salim
University of Samarra / College of Education

Abstract:

In 2017, the Gulf crisis erupted between Qatar on one side, and Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Bahrain on the other, following the severing of diplomatic and economic ties with Qatar and accusations of its support for terrorism. However, the Sultanate of Oman took a different stance from its Gulf neighbors. Moreover, Oman adopted a policy of positive neutrality in the crisis, avoiding alignment with any of the conflicting parties. It also sought to play a mediating role between the rivals, calling for dialogue and de- escalation .

Keywords: Qatar, Sultanate of Oman, Crises, Gulf States, Mediation.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

المقدمة:

تعد الأزمة الخليجية–القطرية عام 2017 محطة مفصلية في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، إذ كشفت عن تحديات سياسية ودبلوماسية عميقة هددت وحدة المجلس. وفي خضم هذا التوتر، برز موقف سلطنة عمان كأنموذج للحياد والاستقلالية، بتبنيها سياسة خارجية متوازنة ترفض الانخراط في النزاعات، وتدعو للحوار واحترام السيادة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل موقف عمان من الأزمة، سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا، باستعراض دوافعه وتداعياته. تناول المبحث الأول جذور الأزمة التي تعود إلى خلافات سياسية وإعلامية بين قطر ودول الرباعية، مدفوعة بدعم قطر لحركات الإسلام السياسي، ودور قناة الجزيرة، والتدخلات الإقليمية من تركيا وإيران، فضلا عن التناقض في الموقف الأمريكي آنذاك.

وركز المبحث الثاني على موقف عمان الذي امتاز بالحياد والدعم العملي لقطر عبر موانئها، دون الانخراط في الحصار أو التصعيد. وأدت دورا دبلوماسيا غير مباشر، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة وسمعتها كوسيط نزيه.

وتحليل الموقف العماني يكشف عن ثلاثة دوافع رئيسة: حماية المصالح الوطنية وتعزيز الاستقلالية ضمن رؤية عمان 2040، والحرص على وحدة الخليج ومنع تصاعد النفوذ الخارجي، وضمان الاستقرار الداخلي في ظل تحديات اقتصادية.

أما التداعيات فتجلت في تعزيز مكانة عمان الدبلوماسية، وجني فوائد اقتصادية، مقابل ضغوط خليجية محدودة من بعض دول الحصار. ودوليا، كرس موقفها صورتها كشريك محايد وموثوق في حل النزاعات الإقليمية.

المبحث الأول: أسباب الأزمة الخليجية–القطرية 2017

تعد الأزمة الخليجية–القطرية التي اندلعت في عام 2017 من أبرز الأزمات التي هزت كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في 25 آيار 1981 خلال قمته الأولى المنعقدة في أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات. وقد عرت هذه الأزمة حجم الانقسام السياسي والاستراتيجي الكامن بين الدول الأعضاء، وأثرت بشكل ملحوظ على توازن المنطقة واستقرارها على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تفجرت الأزمة في الخامس من حزيران عام 2017، حينما أعلنت المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية قطع العلاقات الدبلوماسية

مع قطر، وفرض إجراءات صارمة تمثلت بإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية، فضلا عن طرد المواطنين القطريين واستدعاء رعاياها المقيمين في الدوحة (الجابري، 2018، ص 110).

وقد استندت تلك الدول في موقفها إلى اتهامات وجهت لقطر بدعم الإرهاب، وتمويل تنظيمات متطرفة، وتعزيز علاقاتها مع إيران، وهي ادعاءات أنكرتها الحكومة القطرية بشدة، ووصفتها بأنها تمس بسيادتها وتستهدف استقلال قرارها السياسي (الجابر، 2014، ص 78)..ولم تكن هذه الأزمة وليدة اللحظة، بل جاءت نتيجة تراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية واقتصادية وإعلامية ممتدة عبر سنوات، مما يستدعي تحليلا معمقا لجذورها وسياقاتها. ومن هنا، يسعى هذا المبحث إلى استقصاء الأسباب الكامنة وراء الأزمة من زاوية تاريخية، مع تسليط الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والإعلامية التي أسهمت في تفاقم التوتر بين الأطراف الخليجية، ولاسيما تلك الجذور التاريخية التي مهدت الأرضية لانفجارها (الجابري، 2018، ص 110).

أولا: الجذور التاريخية للتوترات الخليجية

ترجع بدايات التوتر بين قطر وبعض جيرانها الخليجيين، ولاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى أوائل القرن العشرين، وهي مرحلة كانت فيها الهويات السياسية لدول الخليج العربي في طور التشكل تحت وطأة النفوذ البريطاني. وكانت المنطقة آنذاك مسرحا للتنافس بين قوى محلية تسعى لترسيخ سلطتها، في ظل تدخلات استعمارية بريطانية هدفت بالأساس إلى تأمين خطوط الملاحة البحرية نحو الهند (الجابري، 2018، ص 110).

وبعد أن بسط الملك عبد العزيز آل سعود سيطرته على منطقة الاحساء عام 1913، بدأت تلوح في الأفق هواجس لدى القيادة القطرية، ممثلة بالشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، إزاء الطموحات التوسعية للرياض، ولاسيما بعد استحواذ آل سعود على مواقع حيوية على الساحل الغربي للخليج (الجابر، 2014، ص 78).

ولم تقتصر تلك المخاوف على قطر وحدها، بل شملت كذلك حكام إمارات الساحل العماني، الذين سيعرفون لاحقا باسم "الإمارات المتصالحة"، مما دعا بريطانيا إلى تكثيف تدخلها للحد من النفوذ السعودي وضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة (الجابري، 2018، ص 110).

وفي هذا السياق، وقع الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني في عام 1916 اتفاقية حماية مع بريطانيا، انضمت بموجبها قطر فعليا إلى الإطار الأمني والسياسي الذي نظم العلاقة بين بريطانيا وإمارات الساحل، مما وفر لها مظلة دفاعية ضد الأخطار الخارجية. غير أن هذه الخطوة فسرت في الرياض على أنها تقويض لمكانة السعودية في الإقليم، وأسهمت في تأجيج التوترات المتصاعدة منذ

تلك المرحلة، لكنها أثارت حساسيات مع السعودية التي رأت فيها محاولة لتقويض نفوذها الإقليمي (النفسي، 1990، ص 145).

هذه الاتفاقية، التي جاءت في سياق التنافس الإقليمي، لم تكن مجرد إجراء دبلوماسي، بل كانت خطوة استراتيجية عززت من استقلالية قطر السياسية في مواجهة جارتها الأكبر، ومع ذلك، أدت إلى زرع بذور عدم الثقة بين الطرفين، إذ عدت السعودية أن قطر، بدعم بريطاني، تسعى للحد من طموحاتها في توحيد شبه الجزيرة العربية تحت رايتها، هذا التوتر التاريخي شكل أساسا للعلاقات المضطربة بين البلدين في العقود اللاحقة، إذ استمر التنافس على النفوذ والحدود في إثارة الخلافات (النفسي، 1990، ص 147).

وفي القرن العشرين، تفاقمت التوترات بسبب النزاعات الحدودية، ولاسيما في منطقة الخور العديد، وهي منطقة ذات أهمية اقتصادية متزايدة بعد اكتشاف النفط في الثلاثينات، كانت تلك المنطقة محل نزاع بين قطر والسعودية، إذ ادعت كل منهما حقوقا تاريخية عليها، الخلافات الحدودية لم تكن مجرد نزاعات جغرافية، بل ارتبطت بالمصالح الاقتصادية المتعلقة بموارد النفط والغاز، مما جعلها قضية حساسة، وفي عام 1965م، تم التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بين قطر والسعودية، إلا أن هذا الاتفاق، على الرغم من أنه وضع حدا مؤقتا للنزاع، لم يمح تماما إرث عدم الثقة المتبادلة، فقد استمر الشعور بالتنافس بين البلدين، ولاسيما مع بدء استغلال الموارد النفطية وتزايد أهميتها الاقتصادية والسياسية (الشطي، 2005، ص 78).

ومع استقلال دول الخليج في السبعينات، بدأت قطر تسعى لتأكيد هويتها السياسية المستقلة، متجاوزة الدور التقليدي الذي كانت تؤديه كجزء من النفوذ السعودي، وبعد استقلالها عام 1971م، عملت قطر على بناء سياسة خارجية تعكس طموحاتها كدولة صغيرة تسعى للنفوذ الإقليمي بالدبلوماسية النشطة والاستثمار في الثروة النفطية، هذا التوجه أثار حساسيات السعودية، التي كان ينظر إليها كقائد إقليمي طبيعي بفضل حجمها الجغرافي وثقلها السياسي والديني، فعلى سبيل المثال، سعى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، حاكم قطر (1972–1995م)، إلى تعزيز العلاقات مع دول خارجية مثل: الولايات المتحدة وفرنسا، وهو ما عدته السعودية محاولة لتقليص نفوذها في الخليج (المطيري، 2012، ص 65).

وجاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م كمحاولة لتوحيد الدول الخليجية في مواجهة التهديدات الخارجية، ولاسيما بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، التي أثارت مخاوف الدول الخليجية من تصدير الثورة الإسلامية، والحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988م)، التي هددت أمن المنطقة. كان الهدف من المجلس تعزيز التعاون السياسي، والاقتصادي، والأمني بين الأعضاء (السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين)، لكن هذا الإطار لم يتمكن من القضاء

على الخلافات الداخلية. فقد تبنت قطر سياسات خارجية مستقلة، مثل: دعمها للحركات الإسلامية خلال الثمانينات، بما في ذلك جماعات مثل: الإخوان المسلمين هي حركة إسلامية سياسية واجتماعية تأسست في مصر عام 1928 على يد حسن البنا. رفعت شعار "الإسلام هو الحل"، وسعت منذ بداياتها إلى إحياء الهوية الإسلامية وتنظيم المجتمع والدولة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما أثار استياء السعودية، التي رأت في هذه الحركات تهديدا لاستقرارها الداخلي بسبب أيديولوجيتها السياسية التي تتحدى الأنظمة الملكية التقليدية (الشطي، 2005، ص 80).

ولم تكن السياسات القطرية المستقلة مجرد انعكاس لطموحات وطنية مشروعة، بل جاءت في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى ترسيخ موقع قطر كفاعل إقليمي مؤثر، على الرغم من محدودية مساحتها الجغرافية وعدد سكانها. ففي ثمانينات القرن العشرين، بدأت الدوحة توظف عائداتها المتزايدة من النفط والغاز لتوسيع حضورها الدبلوماسي، عبر بناء شبكة علاقات دولية واسعة ومتنوعة (الجابري، 2018، ص 110).

وقد مكنها هذا الانفتاح السياسي والمالي من الاضطلاع بأدوار دبلوماسية بارزة، مثل: جهود الوساطة التي قامت بها في النزاع اللبناني خلال تلك الحقبة، مما منحها اعترافا متزايدا بدورها على الساحة الإقليمية (الجابري، 2018، ص 110).

غير أن هذا التمدد الدبلوماسي لم يكن موضع ترحيب من قبل بعض الدول الخليجية، ولاسيما السعودية والإمارات، اللتين نظرتا إلى التحركات القطرية بوصفها مسعى لتقويض الدور المحوري الذي كانت السعودية تضطلع به تقليديا ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي (الخليفي، 2010، ص 45).

وفي التسعينات، شهدت العلاقات بين قطر وجيرانها توترات إضافية، ولاسيما بعد الانقلاب الذي قاده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 1995م ضد والده الشيخ خليفة، هذا الانقلاب، الذي أوصل الشيخ حمد إلى السلطة، عزز توجه قطر نحو سياسة خارجية أكثر استقلالية، وتحت قيادة الشيخ حمد، بدأت قطر في تبني استراتيجيات دبلوماسية طموحة، مثل: إطلاق قناة الجزيرة عام 1996م، التي أصبحت منصة لنشر وجهات نظر قطرية مستقلة، وتعزيز العلاقات مع قوى دولية مثل: الولايات المتحدة، التي أصبحت تستضيف قاعدة العديد العسكرية في قطر، هذه السياسات، على الرغم من أنها عززت من مكانة قطر، إلا أنها أثارت استياء السعودية والإمارات، اللتين رأتا فيها تحديا للوحدة الخليجية ومحاولة لتجاوز النفوذ السعودي التقليدي (العمري، 2010، ص 60).

وفي هذه الحقبة، ظهرت أزمات مباشرة بين قطر وجيرانها، مثل: أزمة 1996م، حينما اتهمت قطر السعودية والبحرين والإمارات بدعم محاولة انقلاب مضاد ضد الشيخ حمد، هذه الأزمة، التي لم تتصاعد إلى مستوى الحصار، كشفت عن عمق الخلافات داخل مجلس التعاون الخليجي، إذ أصبح من الواضح أن الرؤى السياسية للدول الأعضاء ليست متطابقة، وأن الخلافات الحدودية بين قطر

والبحرين حول جزر حوار ومناطق بحرية ظلت مصدر توتر حتى تسويتها عبر محكمة العدل الدولية عام 2001م، لكنها أضافت إلى الإرث عدم الثقة بين الدول الخليجية (العبد الله، 2003، ص 112).

ولم تكن الخلافات بين قطر وبعض جيرانها في الخليج مجرد نزاعات سياسية أو حدودية عابرة، بل كانت انعكاسا لصراع أعمق يتصل بتشكيل الهوية الإقليمية وتوزيع النفوذ داخل المنظومة الخليجية. فقد سعت قطر –بوصفها دولة صغيرة نسبيا من حيث المساحة والسكان– إلى تثبيت حضورها على الساحة الإقليمية بانتهاج سياسة خارجية مستقلة عن التوجهات التقليدية التي كانت تهيمن على مجلس التعاون (الجابر، 2014، ص 78).

وفي المقابل، كانت السعودية، ومعها الإمارات، تنظر إلى هذا النهج بعده خروجا عن الإجماع الخليجي وتهديدا محتملا لوحدة الصف ودوريهما القياديين في الإقليم.

وقد أسهم هذا التباين في الرؤى والمصالح في تعميق الفجوة بين الأطراف، ليتحول مع مرور الوقت إلى تراكمات سياسية وثقافية وإعلامية، شكلت الأرضية التي انفجرت عليها أزمة عام 2017، إذ بلغت الخلافات ذروتها مع فرض الحصار الشامل على قطر (الجابر، 2014، ص 78).

ثانيا: السياق السياسي المباشر للأزمة

يهدف هذا القسم إلى تحليل العوامل السياسية المسببة للأزمة من منظور تاريخي، مع التركيز على كيفية مساهمتها في تصعيد الأزمة الخليجية–القطرية 2017م (الجابر، 2014، ص 78).

1. تأثير الربيع العربي

أدت أحداث "الربيع العربي" التي تفجرت في عام 2011 دورا محوريا في تأجيج التوترات بين قطر من جهة، ودول الرباعية العربية (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) من جهة أخرى، إذ أظهرت تلك المرحلة تباينا عميقا في المواقف السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ففي الوقت الذي بدأت فيه شرارة الاحتجاجات في تونس، وسرعان ما امتدت إلى مصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، بدت الأنظمة الخليجية في حالة ترقب وقلق من احتمال أن تؤدي موجات التغيير إلى زعزعة استقرارها الداخلي (الجابري، 2018، ص 110).

واتخذت كل من السعودية والإمارات موقفا معارضا لتلك التحركات، مدفوعة بمخاوف تتعلق بالأمن الداخلي، ولاسيما في ظل الحساسيات الطائفية في السعودية، وتصاعد المطالب الشعبية في البحرين (الجابر، 2014، ص 78)..

وفي المقابل، تبنت قطر موقفا داعما للثورات، عادة إياها فرصة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في العالم العربي، بما يتيح لها توسيع نفوذها عبر مساندة قوى التغيير، ولاسيما الحركات الإسلامية. وقد سخرت في ذلك إمكاناتها الاقتصادية، فضلا عن أدوات قوتها الناعمة، وعلى رأسها شبكة "الجزيرة"

الإعلامية، التي أدت دورا بارزا في تغطية الأحداث وتوجيه الخطاب الجماهيري. (الصغير، 2013، ص 56).

واعتمدت قطر على قناة "الجزيرة"، التي انطلقت في عام 1996، كأداة إعلامية محورية لدعم الحركات الاحتجاجية في سياق "الربيع العربي"، إذ خصصت تغطية موسعة لتلك الأحداث، مع إبراز مطالب المتظاهرين وانتقاداتهم للأنظمة القائمة. هذا التوجه الإعلامي أثار حفيظة دول الرباعية، التي عدت الخطاب الإعلامي الصادر عن الجزيرة بمثابة تدخل مباشر في شؤونها السيادية (الجابري، 2018، ص 110).

وقد بلغ هذا التوتر ذروته خلال تغطية القناة للاحتجاجات التي اندلعت في البحرين عام 2011.

ورأت كل من السعودية والبحرين في هذا النوع من التغطية محاولة لإثارة الانقسامات الطائفية داخل المجتمع الخليجي، وتهديدا للاستقرار الداخلي (الجابري، 2018، ص 110).

وفي سياق رد الفعل، أرسلت السعودية قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين لدعم الحكومة، عادة أن السياسة الإعلامية القطرية تسهم في زعزعة استقرار حليف استراتيجي، وتعكس رغبة قطر في فرض أجندة إقليمية على حساب وحدة الصف الخليجي. (الجابر، 2014، ص 78).

وكان دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين نقطة خلاف رئيسة مع دول الرباعية. وخلال الربيع العربي، برزت الإخوان كقوة سياسية بارزة في عدة دول، ولاسيما في مصر، حيث فاز محمد مرسي، مرشح الإخوان، بالرئاسة عام 2012م. ورأت قطر في صعود الإخوان فرصة لتعزيز نفوذها بدعم حركة إسلامية سياسية تتمتع بشعبية واسعة. وقدمت قطر دعما ماليا وسياسيا كبيرا للإخوان، بما في ذلك تمويل مشاريع اقتصادية في مصر خلال حكم مرسي، مما أثار غضب السعودية والإمارات، اللتين عدتا الإخوان تهديدا وجوديا للأنظمة الملكية؛ بسبب أيديولوجيتهما التي تدعو إلى إصلاحات سياسية وانتخابات ديمقراطية. والسعودية –على وجه الخصوص– كانت ترى في الإخوان خطرا داخليا محتملا؛ نظرا لتاريخها مع الحركات الإسلامية مثل: جماعة الصحوة في الثمانينات والتسعينات (المطيري، 2015، ص 92).

وبعد الانقلاب العسكري في مصر عام 2013م، بقيادة عبد الفتاح السيسي، الذي أطاح بحكم الإخوان، تصاعدت التوترات مع قطر. واستمر دعم قطر للإخوان، وذلك بتوفير ملاذ آمن لبعض قادتهم وتغطية إعلامية داعمة عبر الجزيرة، مما وضعها في مواجهة مباشرة مع مصر والدول الداعمة للسيسي، وهي السعودية والإمارات. هذا الدعم أثار اتهامات من دول الرباعية بأن قطر تسعى لزعزعة استقرار المنطقة بتمويل حركات سياسية معارضة. وفي المقابل، دافعت قطر عن موقفها، عادة أن دعمها للإخوان يعكس التزامها بدعم الإرادة الشعبية، وأن معارضتها للانقلاب في مصر مبنية على رفض التدخل العسكري في العملية الديمقراطية (حسين، 2016، ص 112).

ولم يقتصر تأثير الربيع العربي على مصر، بل امتد إلى سوريا وليبيا، إذ دعمت قطر المعارضة ضد نظام بشار الأسد في سوريا، وفصائل معارضة في ليبيا ضد نظام معمر القذافي. هذا الدعم، الذي تضمن تمويلا ماليا وتسليحا لبعض الجماعات، أثار استياء الإمارات، التي دعمت فصائل مناهضة للإخوان في ليبيا، مما أدى إلى استقطاب إقليمي بين الدول الخليجية. هذا الاستقطاب عزز الانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي، إذ أصبحت الرؤى السياسية للدول الأعضاء متباينة بشكل واضح، مما مهد الطريق لأزمة 2017. (الصغير، 2013، ص 58).

2. التقارب القطري–الإيراني

اتهمت قطر بالتقارب مع إيران، وهو ما عدته دول الرباعية تهديدا مباشرا للأمن الخليجي. وتاريخيا، حافظت قطر على علاقات براغماتية مع إيران، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية المشتركة، ولاسيما في حقل الغاز الشمالي (في قطر) /جنوب بارس (في إيران)، وهو أكبر حقل غاز طبيعي في العالم. يشكل هذا الحقل العمود الفقري للاقتصاد القطري، إذ تعتمد قطر على تصدير الغاز الطبيعي المسال لتعزيز إيراداتها. نظرا لتقاسم الحقل مع إيران، كان من الضروري لقطر الحفاظ على علاقات مستقرة مع طهران؛ لضمان استمرار الإنتاج والتصدير. هذه العلاقة الاقتصادية جعلت قطر تتبنى نهجا دبلوماسيا أقل عدائية تجاه إيران مقارنة بالسعودية والإمارات، اللتين تخوضان صراعا إقليميا مع إيران في عدة ساحات، مثل: اليمن، وسوريا، ولبنان (الجابري، 2018، ص 110).

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حاولت قطر تحقيق توازن دقيق في علاقاتها مع إيران والدول الخليجية الأخرى، فعلى سبيل المثال: دعمت قطر قرارات مجلس التعاون الخليجي المناهضة للبرنامج النووي الإيراني، لكنها تجنبت التصعيد الدبلوماسي المباشر مع طهران، هذا النهج البراغماتي أثار استياء السعودية، التي كانت تسعى لتشكيل جبهة خليجية موحدة ضد إيران، ولاسيما بعد تصاعد التوترات الإقليمية عقب الربيع العربي، وفي عام 2016، اندلعت أزمة دبلوماسية بين السعودية وإيران بعد إعدام السعودية لرجل الدين نمر النمر، مما أدى إلى اقتحام السفارة السعودية في طهران. وتضامنت قطر مع السعودية بسحب سفيرها من إيران، لكن هذا التضامن لم يدم طويلا، ففي آب 2017، أعلنت قطر إعادة سفيرها إلى طهران، وهو قرار عدته دول الرباعية دليلا على انحياز قطر لإيران، مما زاد من حدة الأزمة (الجابري، 2018، ص 110).

ومع ذلك، رأى بعض المحللين أن التقارب القطري–الإيراني كان مدفوعا أكثر بالضرورات الاقتصادية والدبلوماسية منه بانحياز سياسي أو أيديولوجي. وقطر، كدولة صغيرة، سعت إلى تجنب العداء المباشر مع إيران، التي تعد جارة قوية وقادرة على التأثير على أمن الخليج، هذا النهج البراغماتي، الذي شمل الحفاظ على قنوات حوار مفتوحة مع طهران، كان يهدف إلى حماية المصالح القطرية في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة، ومع ذلك، فإن دول الرباعية، ولاسيما السعودية والإمارات،

رأت في هذا التقارب تهديدا للوحدة الخليجية، واستعملته كذريعة لتبرير الحصار المفروض على قطر، متهمة إياها بالتخلي عن المصالح الخليجية المشتركة (العلي، 2017، ص 130).

3. دور قناة الجزيرة

أدت قناة الجزيرة، التي تأسست عام 1996 في الدوحة، دورا محوريا في تأجيج الأزمة الخليجية–القطرية، منذ إنشائها، واشتهرت الجزيرة بتغطيتها الجريئة والناقدة للأنظمة العربية، مما جعلها مصدر إزعاج للعديد من الحكومات في المنطقة، وخلال الربيع العربي، برزت الجزيرة كمنصة رئيسة لدعم الحركات الثورية، إذ قدمت تغطية مكثفة للاحتجاجات في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، وساهمت في تشكيل الرأي العام العربي، هذه التغطية، التي ركزت على مطالب المتظاهرين بالديمقراطية والإصلاح، أثارت استياء دول الرباعية، التي رأت فيها محاولة قطرية لزعزعة استقرار المنطقة وتعزيز نفوذ الدوحة على حساب جيرانها (العمري، 2010، ص 90).

وفي سياق الأزمة، طالبت دول الرباعية بإغلاقها كشرط أساس لحل الأزمة، عادة إياها أداة للتدخل في شؤونها الداخلية، فعلى سبيل المثال: انتقدت السعودية والبحرين تغطية الجزيرة للاحتجاجات في البحرين عام 2011م، عادة أنها تسعى لتأجيج التوترات الطائفية، وانتقدت مصر تقارير الجزيرة حول انتهاكات حقوق الإنسان بعد الانقلاب العسكري عام 2013م، والتي ركزت على قمع أنصار الإخوان المسلمين، هذه التغطية جعلت الجزيرة رمزا للخلاف بين قطر ودول الرباعية، إذ رأت الأخيرة أن القناة تستعمل كأداة سياسية لنشر الأجندة القطرية، في حين دافعت قطر عن الجزيرة، عادة إياها رمزا للحرية الإعلامية واستقلالية الصحافة (العمري، 2010، ص 92).

ولم تقتصر أهمية الجزيرة على تغطيتها الإخبارية، بل امتدت إلى دورها في تشكيل الرأي العام العالمي، بوساطة قنواتها باللغة الإنجليزية، وأسهمت الجزيرة في نقل وجهة النظر القطرية إلى الجمهور الدولي، مما عزز من قدرة قطر على مواجهة الضغوط الإقليمية، هذا الدور جعل الجزيرة هدفا رئيسا لدول الرباعية، التي رأت في إغلاقها وسيلة للحد من النفوذ القطري الإعلامي، ومع ذلك، رفضت قطر هذا الطلب، مؤكدة أن حرية الإعلام جزء لا يتجزأ من هويتها السياسية، مما زاد من تعقيد الأزمة (السالم، 2018، ص 45).

وقد شكل السياق السياسي المباشر للأزمة الخليجية–القطرية 2017، الذي تضمن تأثير الربيع العربي، التقارب القطري–الإيراني، ودور قناة الجزيرة، محفزات رئيسة لتصعيد التوترات بين قطر ودول الرباعية، كشف دعم قطر للثورات والإخوان عن تباينات استراتيجية مع السعودية والإمارات، في حين عزز التقارب مع إيران مخاوف دول الرباعية من تهديد الأمن الخليجي، أما الجزيرة، فأصبحت رمزا للخلاف؛ بسبب تغطيتها الناقدة، هذه العوامل، مجتمعة، كشفت عن هشاشة الوحدة الخليجية، وأبرزت تحديات تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الإقليمي (الجابر، 2014، ص 78).

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ثالثا: العوامل الاقتصادية والتنافس الإقليمي

يهدف هذا القسم إلى تحليل هذه العوامل الاقتصادية من منظور تاريخي والتي كانت السبب الرئيس للأزمة الخليجية–القطرية 2017.

1. التنافس على النفوذ الاقتصادي

شهدت منطقة الخليج تنافسا اقتصاديا متزايدا بين قطر والإمارات العربية المتحدة، ولاسيما في القطاعات الاستراتيجية مثل: التجارة، والنقل اللوجستي، والسياحة، وتسعى الإمارات –وبالأخص إمارة دبي– إلى ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتجارة والسياحة، مستفيدة من موقعها الجغرافي وتطوير بنيتها التحتية، مثل: ميناء جبل علي ومطار دبي الدولي، وفي المقابل، تبنت قطر استراتيجية طموحة لتعزيز اقتصادها غير النفطي، وذلك باستثمارات ضخمة في البنية التحتية، مثل: ميناء حمد، الذي افتتح عام 2017، والذي يعد أحد أكبر الموانئ في المنطقة بطاقة استيعابية تصل إلى 7.5 مليون حاوية سنويا. (السميطي، 2015، ص 120).

وخلال الأزمة، اتخذت الإمارات إجراءات اقتصادية تهدف إلى تقويض الاقتصاد القطري، مما يعكس البعد الاقتصادي للصراع، وفي حزيران 2017م، منعت الإمارات السفن القطرية أو تلك المتجهة إلى قطر من الرسو في ميناء الفجيرة، وهو مركز رئيس للتزود بالوقود في المنطقة، وهذا الإجراء، الذي جاء ضمن الحصار الشامل، أجبر قطر على إعادة توجيه شحناتها التجارية عبر موانئ عمانية، مثل: صلالة وصحار، مما زاد من تكاليف النقل اللوجستي، ومع ذلك، تمكنت قطر من التكيف بسرعة، إذ طورت شراكات تجارية جديدة مع دول مثل: تركيا وإيران، واستفادت من دعم سلطنة عمان التي فتحت موانئها لتسهيل التجارة القطرية، هذه الإجراءات الإماراتية لم تكن مجرد رد فعل سياسي، بل كانت محاولة استراتيجية للحد من القدرة التنافسية للاقتصاد القطري، مما يكشف عن ارتباط التنافس الاقتصادي بالأزمة السياسية (مركز كارنيغي للدراسات، 2017، ص 3).

ولم يقتصر التنافس على الموانئ والسياحة، بل امتد إلى القطاع المالي، تسعى الدوحة لتطوير مركز قطر المالي كبديل لمركز دبي المالي العالمي، مما أثار مخاوف الإمارات من فقدان حصتها في سوق الاستثمارات المالية الإقليمية، هذا التنافس، الذي كان يعكس طموحات كل دولة لتصبح مركزا اقتصاديا رائدا في الخليج، أسهم في تأجيج الأزمة، إذ رأت الإمارات أن النفوذ الاقتصادي القطري يشكل تهديدا لمصالحها طويلة الأمد (الخليفي، 2019، ص 45).

2. تداعيات الغاز الطبيعي

تعد قطر من أبرز القوى الاقتصادية في مجال الطاقة عالميا، إذ تحتل موقعا متقدما كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، وتملك ثالث أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي، يتمركز معظمه في حقل الشمال، الذي يعد من أضخم حقول الغاز في العالم.

وقد منح هذا المورد الاستراتيجي الدوحة قوة اقتصادية هائلة، إذ يشكل الغاز نسبة تقرب من 60% من إجمالي عائدات التصدير، ويسهم بما يقرب من 30% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

هذا الثراء الطاقوي أتاح لقطر مساحة أوسع للتحرك الخارجي باستقلالية، وتبني سياسات إقليمية طموحة لا تخضع بالضرورة للمواقف المتفق عليها داخل مجلس التعاون الخليجي.

وقد أثارت تلك الاستقلالية المتنامية امتعاض بعض الدول الخليجية، ولاسيما السعودية والإمارات، اللتين عدتا أن الثروة القطرية تستعمل لتعزيز نفوذ سياسي وإعلامي خارج عن النسق الخليجي التقليدي، الأمر الذي عد تهديدا لتوازن القوى داخل المجلس ومساسا بوحدته المفترضة. (السميطي، 2015، ص 45).

وأحد أبرز مظاهر هذا النفوذ هو خط أنابيب دولفين، الذي افتتح عام 2007م، وينقل الغاز القطري من حقل الشمالي إلى الإمارات وعمان عبر شبكة أنابيب تمتد لأكثر من 360 كيلومترا، يعد هذا المشروع رمزا للاعتماد المتبادل بين دول الخليج، إذ تعتمد الإمارات بشكل كبير على الغاز القطري لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ولاسيما في القطاع الصناعي وتوليد الكهرباء، وخلال أزمة 2017، ظل خط دولفين بمنأى عن الحصار، إذ واصلت قطر إمداد الإمارات بالغاز، مما يعكس أهمية هذا المشروع للاقتصادات الخليجية. هذا الاستمرار لم يكن مجرد قرار اقتصادي، بل كان رسالة سياسية من قطر تؤكد التزامها بالتعاون الإقليمي على الرغم من الخلافات السياسية (المطيري، 2010، ص 78).

ومع ذلك، رأت السعودية والإمارات في الثروة الغازية القطرية تهديدا استراتيجيا، فقد مكنت إيرادات الغاز قطر من تمويل سياساتها الخارجية المستقلة، مثل: دعم الحركات الإسلامية خلال الربيع العربي، وتطوير شبكة دبلوماسية عالمية وذلك باستثمارات صندوق الثروة السيادي القطري، هذا النفوذ الاقتصادي أثار مخاوف دول الرباعية من أن تستعمل قطر مواردها لتعزيز مكانتها كلاعب إقليمي مستقل، مما قد يضعف الهيمنة السعودية التقليدية على مجلس التعاون الخليجي (المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 22).

وأن العلاقات الاقتصادية بين قطر وإيران بشأن حقل الغاز الشمالي/جنوب بارس زادت من مخاوف دول الرباعية. ونظرا لتقاسم الحقل، اضطرت قطر إلى الحفاظ على تعاون اقتصادي مع إيران، يشمل تنسيق عمليات الاستخراج والإنتاج. هذه العلاقة، التي كانت اقتصادية في الأساس، تم تصويرها من قبل دول الرباعية كتقارب سياسي يهدد الأمن الخليجي، فعلى سبيل المثال: خلال الأزمة، اتهمت السعودية والإمارات قطر بالتعاون مع إيران لتقويض الوحدة الخليجية، مستدلة بإعادة قطر لسفيرها إلى طهران في آب 2017م، ومع ذلك، رأى محللون أن تلك العلاقة كانت مدفوعة بالضرورات الاقتصادية، إذ لا يمكن لقطر المخاطرة بإنتاج الغاز، الذي يعد العمود الفقري لاقتصادها، بتصعيد التوترات مع إيران (الجابري، 2010، ص 112).

ولم تقتصر آثار الغاز الطبيعي على تعزيز المكانة السياسية لقطر فحسب، بل كان له دور جوهري في تدعيم استقرارها الاقتصادي الداخلي، ولاسيما خلال مدة الحصار المفروض عام 2017. فقد أظهرت الدوحة قدرة لافتة على التكيف مع القيود المفروضة بإعادة هيكلة شبكات التجارة وتوسيع نطاق شركائها الاقتصاديين.

وعملت قطر على تنويع خطوط الإمداد، وبادرت إلى تعزيز صادراتها إلى أسواق آسيوية رئيسة، مثل: الصين وكوريا الجنوبية، مستفيدة من الطلب العالمي المتنامي على الغاز الطبيعي المسال.

هذا التوجه لم يسهم فقط في امتصاص الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الحصار، بل ساعد كذلك على تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، وتقليص اعتماده على ممرات النقل التقليدية عبر دول الخليج.

ومع أن هذا النجاح عد إنجازا اقتصاديا داخليا، إلا أنه أثار استياء دول الحصار، التي كانت تراهن على أن الضغط الاقتصادي سيجبر قطر على تقديم تنازلات سياسية تتماشى مع مطالبها. غير أن النتائج جاءت عكسية، إذ عززت الأزمة من استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي القطري. (العلي، 2018، ص 56).

فقد أدت العوامل الاقتصادية والتنافس الإقليمي دورا مركزيا في تصعيد الأزمة الخليجية–القطرية 2017م، والتنافس بين قطر والإمارات على النفوذ الاقتصادي –ولاسيما في التجارة والسياحة– عكس طموحات كل دولة لتكون مركزا إقليميا رائدا، وفي الوقت نفسه، منحت سيطرة قطر على سوق الغاز الطبيعي المسال نفوذا اقتصاديا كبيرا، أثار مخاوف دول الرباعية من استعماله لتعزيز سياسات خارجية مستقلة، هذه العوامل، مجتمعة، كشفت عن البعد الاقتصادي للأزمة، وأبرزت تحديات تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الخليجي.

رابعا: رد فعل الكويت على الأزمة الخليجية–القطرية 2017م

1. الموقف الرسمي للكويت

منذ اندلاع الأزمة، تبنت الكويت موقفا حياديا، لكنها تميزت بدور وساطة نشط بقيادة أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وفي 5 حزيران 2017، أصدرت وزارة الخارجية الكويتية بيانا عبرت فيه عن "قلقها العميق" إزاء تصعيد التوترات بين دول مجلس التعاون، داعية جميع الأطراف إلى ضبط النفس واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات (المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 25). وأكد البيان على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس، مشددا على أن الكويت، كجزء من المنظومة الخليجية، ستعمل على احتواء الأزمة ومنع تفاقمها.

ولم يقتصر الموقف الكويتي على البيانات الرسمية، بل تجلى في تحركات دبلوماسية سريعة، وفي الأيام الأولى للأزمة، قام الشيخ صباح الأحمد بزيارات مكوكية إلى الرياض، وأبو ظبي، والدوحة،

بهدف استطلاع مواقف الأطراف والبحث عن أرضية مشتركة للحوار. وفي 6 حزيران 2017، التقى الأمير الكويتي بالملك سلمان بن عبد العزيز في السعودية، ثم بأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في الدوحة، إذ أكد التزامه بالوساطة لتقريب وجهات النظر (الصغير، 2018، ص 60). هذه الجهود عكست التقليد الكويتي في تأدية دور الوسيط داخل المجلس، كما حدث سابقا في أزمة سحب السفراء من قطر عام 2014.

2. دور الوساطة الكويتية

تولت الكويت دور الوسيط الرسمي بين قطر ودول الرباعية، مستفيدة من سمعتها كدولة دبلوماسية حكيمة وعلاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف، وفي 23 حزيران 2017، سلمت الكويت قطر قائمة المطالب الثلاثة عشر التي وضعتها دول الرباعية، والتي شملت إغلاق قناة الجزيرة، وقطع العلاقات مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في الدوحة (المطيري، 2019، ص 82). رفضت قطر تلك المطالب، عادة إياها انتهاكا لسيادتها، لكن الكويت واصلت جهودها لإيجاد حل وسط. وفي سبتمبر 2017، أعرب الشيخ صباح الأحمد، خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في واشنطن، عن استغرابه من "الهجمة المفاجئة" على قطر، مشيدا بـ"عقلانية" الموقف القطري، مما عكس تعاطفا ضمنيا مع الدوحة دون التخلي عن الحياد (مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 45).

ودعم الموقف الكويتي كذلك باستقبال وفود من جميع الأطراف. فعلى سبيل المثال: في تموز 2017، زار وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الكويت، حيث ناقش مع المسؤولين الكويتيين سبل إنهاء الأزمة، مما عزز الدور الكويتي كمنصة حوار دولية. واستضافت الكويت لقاءات بين مسؤولين قطريين وسعوديين، على الرغم من أنها لم تؤد إلى اختراق فوري، هذه الجهود توجت لاحقا بتوقيع إعلان العلا في كانون الثاني 2021، الذي أنهى الأزمة رسميا، إذ أشادت قطر والسعودية بدور الكويت الحاسم في إنهاء الخلاف (العلي، 2021، ص 70).

المبحث الثاني: موقف سلطنة عمان من الأزمة القطرية 2017

أولا: الموقف الرسمي لعمان

لفهم موقف سلطنة عمان يجب النظر إلى الإطار التاريخي لسياستها الخارجية، التي تمتاز بالحياد، والبراغماتية، والاستقلالية. ومنذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970، تبنت عمان نهجا دبلوماسيا يركز على تجنب الصراعات الإقليمية، وبناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، بما في ذلك القوى الإقليمية المتعارضة مثل: السعودية وإيران، هذا النهج ينبع من وعي

عمان بموقعها الجغرافي الحساس، إذ تتشارك الحدود مع السعودية والإمارات واليمن، وتطل على مضيق هرمز، وهو ممر حيوي لتصدير النفط العالمي (الصغير، 2015، ص 45).

وعلى عكس دول الخليج الأخرى، التي غالبا ما تتبع سياسات موالية للسعودية أو تتماشى مع تحالفات إقليمية، حافظت عمان على استقلالية قرارها السياسي، فعلى سبيل المثال: خلال الثورة الإيرانية عام 1979، حافظت عمان على علاقات دبلوماسية مع إيران، في حين قطعت دول الخليج الأخرى علاقاتها مع طهران. ورفضت عمان الانضمام إلى التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن عام 2015، مفضلة الحفاظ على حيادها في الصراع اليمني، هذه السياسة جعلت عمان وسيطا مقبولا في العديد من الأزمات الإقليمية، مثل: الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران في المفاوضات النووية عام 2013 (العلي، 2018، ص 78).

وفي سياق مجلس التعاون الخليجي، اتخذت عمان مواقف مستقلة، مع التركيز على الحفاظ على وحدة المجلس دون الانجرار إلى الصراعات الداخلية، فعلى سبيل المثال: خلال أزمة 2014، حينما سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر؛ بسبب دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، امتنعت عمان عن اتخاذ موقف مماثل، وسعت إلى تهدئة التوترات بأسلوب الحوار، هذا النهج عكس رؤية عمان لمجلس التعاون كإطار للتعاون الاقتصادي والأمني، وليس أداة لفرض الهيمنة السياسية من قبل دولة واحدة (المطيري، 2016، ص 92).

فمنذ اندلاع الأزمة القطرية في حزيران 2017، أعلنت سلطنة عمان موقفا حياديا، رافضة الانضمام إلى حصار قطر، وساعية إلى تأدية دور الوسيط لإنهاء الصراع. ويمكن تحليل موقف عمان بثلاثة محاور رئيسة: الحياد السياسي، والدعم الاقتصادي واللوجستي لقطر، وجهود الوساطة الدبلوماسية.

1. إعلان الحياد والدعوة إلى الحوار

منذ اندلاع الأزمة الخليجية–القطرية في 5 حزيران 2017، أعلنت سلطنة عمان موقفا رسميا يقوم على الحياد التام، رافضة الانضمام إلى حصار قطر أو تأييد اتهامات دول الرباعية. وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية العمانية في اليوم ذاته، عبرت السلطنة عن "أسفها العميق" لتصعيد التوترات داخل مجلس التعاون الخليجي، داعية جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتسوية الخلافات بأسلوب الحوار المباشر، وأكد البيان على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس وسيادة الدول الأعضاء، مشددا على أن الأزمة تهدد الاستقرار الإقليمي وتضعف التعاون الخليجي (المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 25).

هذا الموقف الرسمي عكس التزام عمان بمبادئ سياستها الخارجية، التي تتمحور حول الحياد، وتجنب الصراعات، واحترام سيادة الدول. على عكس البحرين، التي انحازت بشكل واضح إلى

السعودية، أو الكويت، التي تبنت دور الوسيط النشط بتكليف من المجلس، واختارت عمان نهجا يجمع بين الحياد السلبي (عدم الانحياز إلى أي طرف) والدبلوماسية الهادئة (فتح قنوات تواصل غير علنية). هذا النهج سمح لعمان بالحفاظ على علاقاتها مع جميع الأطراف، بما في ذلك قطر ودول الرباعية، دون التورط في الاستقطاب الإقليمي (الصغير، 2015، ص 48).

ولم يقتصر الموقف الرسمي على البيانات الدبلوماسية، بل تجلى كذلك في تصريحات المسؤولين العمانيين، فعلى سبيل المثال: أكد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك، في مقابلة مع قناة "بي بي سي" في تموز 2017، أن عمان "لن تشارك في أي إجراءات تضعف دولة خليجية أخرى"، مشيرا إلى أن الحصار على قطر يتعارض مع مبادئ التعاون الخليجي، ودعا إلى ضرورة إيجاد حلول "تحترم سيادة الدول وتضمن استقرار المنطقة"، هذه التصريحات عززت صورة عمان كدولة ملتزمة بالدبلوماسية والحياد، مما جعلها مقبولة كوسيط محتمل من قبل جميع الأطراف (العلي، 2018، ص 60).

2. رفض الحصار ودعم قطر لوجستيا

على الرغم من إعلان الحياد، قدمت عمان دعما عمليا لقطر اقتصاديا ولوجستيا دون أن يفسر رسميا كتحيز سياسي. فبعد إغلاق الحدود البرية مع السعودية ومنع السفن القطرية من دخول موانئ الإمارات، فتحت عمان موانئها، خصوصا صلالة وصحار، لتصبح ممرا رئيسا لإمدادات قطر التجارية (العلي، 2018، ص 58). وقد شهد ميناء صلالة زيادة 30% في حركة الشحن خلال الأسابيع الأولى، فيما ساعد ميناء صحار على تسهيل استيراد المواد الغذائية والسلع الأساسية، وبحلول آب 2017 غدت عمان قناة رئيسة للتجارة القطرية، مما دعم مرونة الاقتصاد القطري في مواجهة الحصار (الخليفي، 2019، ص 72).

الموقف الرسمي العماني صور هذا الدعم كإجراء اقتصادي وإنساني ينسجم مع التزاماتها في مجلس التعاون، إذ أكدت وزارة التجارة والصناعة في حزيران 2017 أن فتح الموانئ يهدف إلى ضمان استمرارية التجارة الإقليمية والاستقرار الاقتصادي (السميطي، 2018، ص 110). وبذلك حافظت عمان على توازن دقيق بين مساندة قطر والحفاظ على علاقاتها مع السعودية والإمارات، مما عزز سمعتها كدولة حيادية تسعى للاستقرار الإقليمي (السميطي، 2018، ص 110).

3. جهود الوساطة الدبلوماسية

على المستوى الدبلوماسي، تبنت عمان نهج "الدبلوماسية الهادئة" عبر قنوات غير رسمية، بخلاف الكويت التي قادت الوساطة الرسمية بدعم أمريكي، إذ ركزت عمان على إبقاء الحوار بعيدا عن الأضواء. ففي تموز 2017 استضافت مسقط لقاءات غير معلنة بين مسؤولين قطريين وسعوديين للحفاظ على قنوات التواصل ومنع التصعيد (حسين، 2017، ص 88). كما استقبلت عمان وفودا من

دول الرباعية ووفدا قطريا في آب 2017، مما عزز دورها كوسيط محايد (المطيري، 2019، ص 80).

استفادت عمان من سمعتها كوسيط موثوق، التي اكتسبتها من وساطات سابقة مثل المفاوضات النووية بين إيران والغرب، وهو ما جعلها مقبولة من جميع الأطراف، رغم أن وساطتها بقيت أقل بروزا من وساطة الكويت المدعومة دوليا (الصغير، 2015، ص 50).

إلا أن جهودها واجهت تحديات بسبب تمسك الرباعية بمطالبها الثلاثة عشر، مقابل رفض قطر التنازل عن سيادتها، ورغم ذلك ساهمت مساعي عمان في منع تفاقم الأزمة وتحولها إلى صراع مفتوح، مما عزز مكانتها كفاعل دبلوماسي إقليمي (المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 27).

ثانيا: دوافع موقف عمان

يمكن تفسير موقف عمان من الأزمة القطرية 2017 بعدة دوافع، تشمل المصالح الوطنية، والرؤية الإقليمية، والسياق الداخلي.

1. المصالح الوطنية

كانت المصالح الوطنية العمانية الدافع الرئيس وراء حيادها ودعمها لقطر. وسعت عمان إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي، مما يتطلب تجنب الصراعات الإقليمية التي قد تهدد أمنها، الحصار على قطر، الذي شمل إغلاق الحدود وتعطيل التجارة، كان ينظر إليه في مسقط كسابقة خطيرة قد تستعمل ضد دول أخرى، بما في ذلك عمان نفسها، ولاسيما في ظل اختلافاتها السياسية مع السعودية والإمارات. لذا، رأت عمان في دعم قطر وسيلة للدفاع عن مبدأ سيادة الدول، وحماية نفسها من أي ضغوط مستقبلية (العلي، 2018، ص 82).

واقتصاديا، استفادت عمان من فتح موانئها لقطر، إذ شهدت زيادة في الإيرادات من حركة الشحن والتجارة، وعززت عمان علاقاتها الاقتصادية مع قطر، التي تعد شريكا مهما في مشاريع مثل: خط أنابيب دولفين، الذي ينقل الغاز القطري إلى عمان. هذه المصالح الاقتصادية جعلت دعم قطر قرارا منطقيا، يتماشى مع استراتيجية عمان لتنويع اقتصادها والحد من الاعتماد على النفط (المطيري، 2010، ص 80)

2. الرؤية الإقليمية

تعكس رؤية عمان الإقليمية التزامها باستقرار الخليج ووحدة مجلس التعاون، ترى عمان أن الانقسامات داخل المجلس تضعف قدرته على مواجهة التحديات الإقليمية، مثل: النفوذ الإيراني أو الاضطرابات في اليمن، لذا، سعت عمان إلى منع تحول الأزمة القطرية إلى انقسام دائم، بالحياد والوساطة. ورأت عمان أن الحصار على قطر يتعارض مع مبادئ التعاون الخليجي، ويعزز من

الاستقطاب الإقليمي، مما قد يفتح المجال لتدخلات خارجية من قوى مثل إيران أو تركيا (العلي، 2018، ص 62).

فضلا عن أن موقف عمان كان مدفوعا برفضها للهيمنة السعودية على مجلس التعاون، وعلى مر التاريخ، حافظت عمان على مسافة من المبادرات السعودية التي تسعى لفرض سياسات موحدة على الدول الأعضاء، مثل: اقتراح الاتحاد الخليجي عام 2011، الذي عارضته عمان خوفا من فقدان استقلاليتها، وفي سياق الأزمة القطرية، رأت عمان أن الحصار يعكس محاولة سعودية–إماراتية لفرض النفوذ على قطر، مما دعاها إلى اتخاذ موقف محايد يدافع عن مبدأ السيادة الوطنية (المطيري، 2016، ص 95).

3. السياق الداخلي

على المستوى الداخلي، تأثر موقف عمان برغبتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعمان، التي شهدت احتجاجات محدودة خلال الربيع العربي عام 2011، كانت حريصة على تجنب أي توترات قد تؤثر على وحدتها الداخلية، والحياد في الأزمة القطرية سمح لعمان بتجنب استعداء أي طرف، سواء كان السعودية أو قطر، مما ساعد في الحفاظ على التماسك الداخلي، إن دعم قطر اقتصاديا عزز من صورة عمان كدولة إنسانية، مما أسهم في تعزيز الدعم الشعبي لسياساتها الخارجية (السالم، 2015، ص 100).

رابعا: تداعيات موقف عمان

كان لموقف عمان من الأزمة القطرية تداعيات مهمة على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية.

1. على المستوى الوطني

عزز موقف عمان من سمعتها كدولة حيادية ومستقلة، مما أسهم في تعزيز مكانتها كوسيط إقليمي. واقتصاديا، استفادت عمان من زيادة حركة الشحن عبر موانئها، مما دعم خططها لتطوير القطاع اللوجستي كجزء من رؤية عمان 2040م، ومع ذلك، واجهت عمان ضغوطا من السعودية والإمارات، اللتين حاولتا التأثير على قراراتها بالضغط الاقتصادي والسياسي، فعلى سبيل المثال: شهدت العلاقات بين عمان والإمارات توترات متزايدة خلال الأزمة، إذ اتهمت أبو ظبي مسقط بدعم قطر بشكل غير مباشر (السميطي، 2018، ص 112).

2. على المستوى الإقليمي

ساهم موقف عمان في الحد من تصعيد الأزمة، إذ منعت دعمها اللوجستي لقطر تحول الحصار إلى أزمة إنسانية كبرى، وعززت جهود وساطتها من فرص الحوار بين الأطراف، على الرغم من عدم تحقيقها انفراجة فورية، ومع ذلك، أدى حياد عمان إلى تعميق التوترات مع السعودية والإمارات، مما

كشف عن هشاشة الوحدة الخليجية، وفي الوقت نفسه، عزز موقف عمان من علاقاتها مع قطر، التي أصبحت شريكا اقتصاديا وسياسيا أكثر أهمية في السنوات اللاحقة (السالم، 2020، ص 92).

الخاتمة:

تعد الأزمة الخليجية–القطرية لعام 2017 محطة مفصلية أثرت في ديناميكيات العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي، كاشفة عن تحديات سياسية ودبلوماسية هددت وحدة المجلس واستقرار المنطقة. وفي هذا السياق، برز موقف سلطنة عمان كأنموذج للسياسة الخارجية الحيادية والبراغماتية، مستندا إلى مبادئ الاستقلالية، واحترام السيادة، وتجنب الصراعات. يهدف هذا البحث إلى تحليل شامل لموقف عمان من الأزمة، من حيث أبعاده السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، واستكشاف دوافعه وتداعياته.

تناول المبحث الأول جذور الأزمة، ومنها الخلافات السياسية والإعلامية بين قطر ودول الرباعية، ودعم قطر لحركات الإسلام السياسي، ودور قناة الجزيرة، إلى جانب التناقض في الموقف الأمريكي، وتدخلات تركيا وإيران التي زادت تعقيد الأزمة.

أما المبحث الثاني، فتناول موقف عمان الذي اتسم بالحياد السياسي والدعم العملي لقطر، سواء عبر فتح الموانئ أو عبر جهود وساطة غير معلنة، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة وسمعتها كوسيط نزيه.

وحلل البحث دوافع الموقف العماني بثلاثة محاور: حماية المصالح الوطنية، ودعم الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على التوازن الداخلي، ولاسيما في ظل التحديات الاقتصادية. واستعرض تداعيات ذلك، بما في ذلك تعزيز الدور الدبلوماسي لعمان، ومكاسبها الاقتصادية، وتوترات محدودة مع بعض دول الرباعية، إلى جانب ترسيخ صورتها الدولية كدولة محايدة وشريك موثوق في جهود الوساطة.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1. أحمد الخليفي. (2010). الدبلوماسية القطرية في الثمانينيات. مركز الجزيرة للدراسات.
2. أحمد الخليفي. (2018). قطر والولايات المتحدة: الشراكة الاستراتيجية. مركز الجزيرة للدراسات.
3. أحمد الخليفي. (2019). مركز قطر المالي: الطموحات والتحديات. مركز الجزيرة للدراسات.
4. أحمد الخليفي. (2019). موانئ عمان: دراسة في الدور اللوجستي. مركز الدراسات الاستراتيجية.
5. أحمد الجابري. (2018). العلاقات القطرية–الإيرانية: دراسة في السياسة الخارجية. دار الفكر العربي.
6. أحمد حسين. (2016). مصر بعد الربيع العربي: الانقلاب والتداعيات. دار المعرفة.
7. المعهد المصري للدراسات. (2019). الأزمة الخليجية: التطورات والمسارات. المعهد المصري للدراسات.
8. جون سميث. (2019). السياسة الأمريكية في الخليج. دار التقدم.
9. خالد الشطي. (2005). مجلس التعاون الخليجي: النشأة والتطور. دار الوطن.
10. خالد المطيري. (2010). خط أنابيب دولفين: دراسة في التعاون الخليجي. دار الفكر العربي.
11. خالد المطيري. (2015). الإخوان المسلمون والخليج: التحديات والفرص. مركز الخليج للدراسات.
12. خالد المطيري. (2016). مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص. مركز الخليج للدراسات.
13. خالد المطيري. (2019). الأزمة الخليجية: السياق الإقليمي. مركز الخليج للدراسات.
14. خالد المطيري. (2019). الأزمة الخليجية: السياق الدولي. مركز الخليج للدراسات.
15. دار كارنيغي للدراسات. (2017). أبعاد الأزمة القطرية. مركز كارنيغي للدراسات.
16. عبد الله الجابر. (2014). أزمة البحرين 2011: السياق والتداعيات. دار الفكر العربي.
17. عبد الله النفيسي. (1990). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. دار الساقي.
18. فاطمة العلي. (2017). إيران والأزمة الخليجية. دار الخليج.
19. فاطمة العلي. (2018). عمان وإيران: دراسة في العلاقات الدبلوماسية. دار الخليج.
20. فاطمة العلي. (2018). المصالح الوطنية العمانية. دار الخليج.
21. فاطمة السميطي. (2015). الاقتصاد الخليجي: الغاز والنفط. دار الخليج.
22. فاطمة السميطي. (2015). اقتصاد الخليج: التحديات والفرص. دار الخليج.
23. فاطمة السميطي. (2018). عمان والأزمة الخليجية. دار الخليج.
24. فاطمة السميطي. (2018). العلاقات العمانية–الإماراتية. دار الخليج.
25. محمد العبد الله. (2003). النزاعات الحدودية في الخليج. دار الفكر العربي.
26. محمد العبد الله. (2018). التنافس الاقتصادي في الخليج. مركز الخليج للدراسات.
27. محمد السالم. (2018). الإعلام والأزمة الخليجية. مركز الجزيرة للدراسات.
28. محمد السالم. (2019). تركيا والخليج: التنافس الإقليمي. دار الفكر العربي.
29. محمد السالم. (2020). العلاقات العمانية–القطرية. دار المعرفة.
30. محمد السالم. (2015). عمان والربيع العربي. دار المعرفة.
31. محمد الصغير. (2013). الربيع العربي وتداعياته على الخليج. مركز الجزيرة للدراسات.

32. محمد الصغير. (2015). السياسة الخارجية العمانية: الاستقلالية والحياد. دار الفكر العربي.

33. محمد الصغير. (2015). عمان كوسيط إقليمي. دار الفكر العربي.

34. حسن العلي. (2018). الأزمة الخليجية: التداعيات الاقتصادية. مركز الجزيرة للدراسات.

35. حسن العلي. (2018). قطر والأزمة الاقتصادية 2017. مركز الجزيرة للدراسات.

36. حسن العلي. (2018). عمان والاستقرار الإقليمي. مركز الجزيرة للدراسات.

37. حسن العلي. (2018). عمان والأزمة القطرية. مركز الجزيرة للدراسات.

38. حسن المطيري. (2012). قطر: السياسة الخارجية والنفوذ الإقليمي. دار الخليج.

39. حسين العمري. (2010). قناة الجزيرة: الإعلام والسياسة. دار المعرفة.

40. علي حسين. (2017). الدبلوماسية العمانية: دراسة في الوساطة. مركز الدراسات الاستراتيجية.

41. علي حسين. (2018). تركيا وقطر: التحالف الاستراتيجي. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Abdullah, Mohammed. (2003). Border Disputes in the Gulf. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
2. Al-Abdullah, Mohammed. (2018). Economic Competition in the Gulf. Gulf Center for Studies.
3. Al-Ali, Fatima. (2017). Iran and the Gulf Crisis. Dar Al-Khaleej.
4. Al-Ali, Fatima. (2018). Oman and Iran: A Study in Diplomatic Relations. Dar Al-Khaleej.
5. Al-Ali, Fatima. (2018). Oman's National Interests. Dar Al-Khaleej.
6. Al-Ali, Hassan. (2018). Oman and Regional Stability. Al Jazeera Center for Studies.
7. Al-Ali, Hassan. (2018). Oman and the Qatari Crisis. Al Jazeera Center for Studies.
8. Al-Ali, Hassan. (2018). Qatar and the 2017 Economic Crisis. Al Jazeera Center for Studies.
9. Al-Ali, Hassan. (2018). The Gulf Crisis: Economic Repercussions. Al Jazeera Center for Studies.
10. Al-Gaber, Abdullah. (2014). Bahrain Crisis 2011: Context and Repercussions. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
11. Al-Jaberi, Ahmed. (2018). Qatari-Iranian Relations: A Study in Foreign Policy. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
12. Al-Khalifi, Ahmed. (2010). Qatari Diplomacy in the 1980s. Al Jazeera Center for Studies.
13. Al-Khalifi, Ahmed. (2018). Qatar and the United States: The Strategic Partnership. Al Jazeera Center for Studies.
14. Al-Khalifi, Ahmed. (2019). Omani Ports: A Study in Logistic Role. Center for Strategic Studies.
15. Al-Khalifi, Ahmed. (2019). Qatar Financial Center: Ambitions and Challenges. Al Jazeera Center for Studies.
16. Al-Motairi, Hassan. (2012). Qatar: Foreign Policy and Regional Influence. Dar Al-Khaleej.
17. Al-Motairi, Khaled. (2010). Dolphin Pipeline: A Study in Gulf Cooperation. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
18. Al-Motairi, Khaled. (2015). The Muslim Brotherhood and the Gulf: Challenges and Opportunities. Gulf Center for Studies.
19. Al-Motairi, Khaled. (2016). Gulf Cooperation Council: Challenges and Opportunities. Gulf Center for Studies.
20. Al-Motairi, Khaled. (2019). The Gulf Crisis: International Context. Gulf Center for Studies.
21. Al-Motairi, Khaled. (2019). The Gulf Crisis: Regional Context. Gulf Center for Studies.
22. Al-Nafisi, Abdullah. (1990). Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf. Dar Al-Saqi.
23. Al-Saeed, Fatima. (2015). Gulf Economy: Challenges and Opportunities. Dar Al-Khaleej.
24. Al-Saeed, Fatima. (2015). The Gulf Economy: Gas and Oil. Dar Al-Khaleej.
25. Al-Saeed, Fatima. (2018). Oman and the Gulf Crisis. Dar Al-Khaleej.
26. Al-Saeed, Fatima. (2018). Omani-Emirati Relations. Dar Al-Khaleej.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

27. Al-Salem, Mohammed. (2015). Oman and the Arab Spring. Dar Al-Ma'arifa.
28. Al-Salem, Mohammed. (2018). Media and the Gulf Crisis. Al Jazeera Center for Studies.
29. Al-Salem, Mohammed. (2019). Turkey and the Gulf: Regional Rivalry. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
30. Al-Salem, Mohammed. (2020). Omani-Qatari Relations. Dar Al-Ma'arifa.
31. Al-Shatti, Khaled. (2005). Gulf Cooperation Council: Foundation and Development. Dar Al-Watan.
32. Al-Sughair, Mohammed. (2013). The Arab Spring and Its Impact on the Gulf. Al Jazeera Center for Studies.
33. Al-Sughair, Mohammed. (2015). Oman as a Regional Mediator. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
34. Al-Sughair, Mohammed. (2015). Omani Foreign Policy: Independence and Neutrality. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
35. Al-Umari, Hussein. (2010). Al Jazeera Channel: Media and Politics. Dar Al-Ma'arifa.
36. Carnegie Center for Studies. (2017). Dimensions of the Qatari Crisis. Carnegie Center for Studies.
37. Egyptian Institute for Studies. (2019). The Gulf Crisis: Developments and Trajectories. Egyptian Institute for Studies.
38. Hussein, Ahmed. (2016). Egypt after the Arab Spring: The Coup and Its Consequences. Dar Al-Ma'arifa.
39. Hussein, Ali. (2017). Omani Diplomacy: A Study in Mediation. Center for Strategic Studies.
40. Hussein, Ali. (2018). Turkey and Qatar: The Strategic Alliance. Center for Strategic Studies.
41. Smith, John. (2019). U.S. Policy in the Gulf. Dar Al-Taqaddum.